



قراءة في معيار التدقيق الشرعي الخارجي رقم ٦ الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

إعداد

د. محمد فهد الشامري

مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

بنك الكويت الدولي KIB



مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تشهد الصناعة المالية الإسلامية تحولات كبيرة من حيث اتساع رقعة انتشارها الجغرافي أو حجم الأصول المتداولة أو التطور الأكاديمي والمهني الحاصل على مستويات متعددة؛ حيث نجد أن التمويل الإسلامي أصبح اليوم جزءاً رئيسياً في البرامج العلمية لكثير من المؤسسات التعليمية سواء العربية منها أو الغربية؛ ولم يعد هذا التخصص منحصرًا في كليات الشريعة والدراسات الإسلامية بل أصبح جزءاً من برامج كليات المال والأعمال، وعلى الصعيد المهني نلاحظ ظهور مجموعة من الشهادات المهنية الخاصة بالمصرفية الإسلامية أو التمويل الإسلامي أو مهنة التدقيق الشرعي؛ فنجد شهادات الأيوبي التي كان لها قصب السبق والصدارة؛ وشهادات المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛ وبعض المؤسسات المالية الماليزية؛ ومعهد الدراسات المصرفية في الكويت؛ وقريباً شهادة بنك الكويت المركزي؛ والكثير من الدورات والشهادات المقدمة من بعض الشركات المختصة والتي لديها اعتراف أكاديمي من جهات علمية خارجية، كما نشهد قفزة على المستوى التشريعي والقانوني مثل تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية التي أصدرها بنك الكويت المركزي والبنك المركزي الماليزي والبنك المركزي الإماراتي والبنك المركزي العماني لتنظيم الصناعة المالية وأعمال هيئات الرقابة الشرعية وإدارات التدقيق الشرعي الداخلي، ومن بين أهم العوامل المساعدة والمساندة لهذه النهضة ماتقدمه هيئة المحاسبة والمراجعة من معايير أصبحت مرجعية لأغلب المؤسسات المالية الإسلامية ومنظمة لأعمالها، ومؤخراً أصدرت الأيوبي معياراً مختصاً بمهنة التدقيق الشرعي الخارجي؛ وهذا توجه محمود حيث أن مهنة التدقيق الشرعي الخارجي عنصر مهم ومكمل لعمل حوكمة الرقابة الشرعية والتأكد من التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، كما تساهم في خلق بيئة تتسم بالشفافية والنزاهة. وفي هذه الورقة سوف أسلط الضوء على المعيار رقم (٦) الخاص بالتدقيق الشرعي الخارجي والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ محاولاً المساهمة في تطوير هذا المعيار من خلال التطرق لبعض الجوانب الإيجابية والسلبية من وجهة نظري سائلاً المولى التوفيق والسداد .

قراءة في المعيار رقم (٦) - التدقيق الشرعي الخارجي

الجوانب الإيجابية:

لا بد من تقديم ذكر الجوانب الإيجابية في المعيار قبل الشروع في ذكر الملاحظات:

أولاً: محاولة تطوير المهنة من خلال تقنينها والدفع بها نحو مزيد من المهنية والانضباط من خلال معايير مهنية مبنية على أساس علمي وموضوعية من قبل متخصصين في مجالات متنوعة والاستفادة من المهن القريبة من المجال ومحاولة الاستفادة منها وإدماجها في المهنة هو بحد ذاته ظاهرة إيجابية تستحق الشكر والإشادة وهي ما نص عليه المعيار في المقدمة من أن من ضمن الأهداف الأساسية للمعيار هو « التأكد من أن المدققين الشرعيين الخارجيين في كل العالم يتبنون وسائل شاملة وجودة موحدة» .



ثانياً: تقديم خطوات عملية تسهل على المدققين الشرعيين عملية التدقيق و تساهم في خلق بيئة عمل وآليات مشتركة كما في الرسم البياني أدناه.

الإجراءات الأساسية: سير عمليات التدقيق الشرعي

يوضح المخطط التالي الإجراءات الأساسية الموجزة التي يجب أن ينفذها المدقق الشرعي الخارجي ضمن سياق

عقد التدقيق الشرعي الخارجي.

استخدام أعمال المراجعة الشرعية الداخلية (التدقيق الشرعي الداخلي) / المراجعة الشرعية وتقرير المشرف

(المشرفين) الشرعيين





ثالثاً: محاولة تقديم نماذج عملية من استثمارات و تقارير خاصة بالتدقيق تساعد العاملين على تفعيل ما جاء في المعيار على أرض الواقع مثل نموذج تقرير التدقيق.

ملحق (أ): عينة من تقرير شرعي خارجي - نموذج مباشر

تقرير مستقل بالتأكد على الإلتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية (تدقيق شرعي خارجي).

إلى: _____
المؤسسة المالية الإسلامية { _____ }

مقدمة

تم تكليفنا للقيام بالتدقيق على { _____ }
(إسم المؤسسة المالية الإسلامية) للتأكد من التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، في كافة ترتيباتها المالية،
وعقودها، ومعاملاتها، عن العام المنتهي في { _____ }

المعايير المعمول بها

إن معايير التكليف بالتأكد التي يتم بها تقييم الموضوع الأساسي (وهو التزام المؤسسة المالية الإسلامية في ترتيباتها المالية بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وعقودها، ومعاملاتها عن العام المنتهي في { _____ }) تشمل مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، التي تعني، لأغراض التدقيق الشرعي الخارجي، ما يلي حسب الترتيب الوارد أدناه:

(أ) المبادئ الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

(ب) التعليمات الصادرة من { _____ } الجهة الرقابية التي يترتب عليها متطلبات شرعية رقابية.

(ت) قرارات هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسة المالية الإسلامية.

(ث) متطلبات المعايير المحاسبية المطبقة الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي يترتب عليها متطلبات شرعية ذات علاقة.

(ج) الموافقات والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة والفتوى الشرعية في المؤسسة المالية الإسلامية.

تم تقييم المعايير المذكورة أعلاه لتتبع آثارها على البيانات المالية للمؤسسة المالية الإسلامية عن العام المنتهي في _____ والمرفقة مع هذا التقرير.



مسئولية الإدارة عن الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

إدارة المؤسسة المالية الإسلامية مسئولة عن التأكد من أن الترتيبات المالية للمؤسسة، وعقودها، ومعاملاتها التي لها آثار شرعية، والتي تُبرمها المؤسسة مع عملائها، ومؤسسات مالية أخرى، وأصحاب المصالح، والسياسات والإجراءات ذات العلاقة بها، تتوافق في جوهرها وشكلها القانوني، مع متطلبات مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. كما أن الإدارة مسئولة عن وضع إجراءات للرقابة الداخلية وتنفيذها، مع إعداد السجلات المحاسبية المتعلقة بتلك السياسات والإجراءات والمحافظة عليها.

استقلاليتنا والرقابة على الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لمدونة السلوك للمحاسبين والمدققين الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إلى جانب مدونة السلوك للمحاسبين المهنيين {أو أي مدونة سلوك أخرى معمول بها في هذا الاختصاص}، والتي تقوم على مبادئ أساسية من النزاهة، والموضوعية، والكفاءة، والعناية اللازمة، والسرية، والتصرف المهني.

تُطبق المؤسسة المعيار الدولي للرقابة على الجودة 1 (ISQC). هذا المعيار مخصص للرقابة على الجودة في المؤسسات التي تُجري عمليات تدقيق ومراجعة للمعلومات المالية التاريخية، وغيرها من الضمانات الأخرى والتكليفات بالخدمات ذات العلاقة بها“، وبالتالي فإنها تحتفظ بنظام شامل من الرقابة على الجودة، بما يشمل ذلك من السياسات والإجراءات الموثقة بخصوص الإلتزام بالقواعد الأخلاقية، والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والرقابية المطبقة. وقد تم تنفيذ هذا التكليف من قبل فريق متعدد التخصصات، منهم ممارسين في عمليات ضمان الإلتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وخبراء في موضوع الشريعة الإسلامية.

مسئوليتنا والعمل الذي تم إنجازه

مسئوليتنا بخصوص هذا التكليف هو التعبير عن رأينا على التزام المؤسسة المالية الإسلامية في الترتيبات المالية التي تتخذها، والعقود، والمعاملات، بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، من كافة الجوانب المادية عن العام المنتهي في _____ بناءً على الأدلة التي حصلنا عليها. وقد أجرينا التكليف المناط بنا لضمان الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً للمعيار الدولي رقم ٢٠٠٠ لتكليفات ضمان الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وتكليفات ضمان الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعات البيانات المالية التاريخية، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، والمعيار رقم ٦ للتدقيق على المؤسسات المالية الإسلامية، والتكليف المستقل للتأكيد على التزام المؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، («التدقيق الشرعي الخارجي»)، الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. هذه المعايير تتطلب منّا تخطيط وإجراء هذا التكليف للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت الترتيبات المالية، والعقود، والمعاملات التي تُنفذها المؤسسة المالية الإسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من كافة الجوانب المادية.



وقد اعتمدت الإجراءات التي اخترناها على حُكمنا، ويشمل ذلك تقديرنا للمخاطر المادية الناتجة عن عدم الإلتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. وبعمل تلك التقييمات للمخاطر، فقد راعينا واختبرنا الرقابة الداخلية المتعلقة بالالتزام المؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من أجل إعداد إجراءات تتناسب مع ظروف المؤسسة، ولكن ليست لغرض التعبير عن الرأي على فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة المالية الإسلامية. وفي هذا الخصوص، قمنا أيضاً بمراجعة أعمال المراجعة الداخلية للإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ومهمة التدقيق، ومهمة التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى المراجعات الشرعية التي تمت تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية.

وقد قمنا بتصميم وعمل إجراءات تحقق ضرورية على العديد من الترتيبات المالية، والعقود، وفئات المعاملات، والسياسات والإجراءات المتعلقة بها على أساس عينات حكمية ونظامية بخصوص الإلتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. وبتنفيذ إجراءاتنا للتدقيق، تم تقديم لنا التوجيهات الضرورية على الأمور الشرعية من قبل خبراء مختصين في الشريعة الإسلامية كما هو مذكور أعلاه.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها من خلال تنفيذ إجراءاتنا كانت كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا (أو رأينا المعاد صياغته).

وصف للأمر التي أدت إلى خلاصة بصياغة معادة (إن وُجدت).

أ- _____؛

ب- _____؛

ت- _____؛ (أدرج تعديلات مادية على التقرير، إن وُجدت)

الخلاصة

بناءً على التكليف بالتأكد المنوط بنا بصورة معقولة، فإننا نُقر، في رأينا، (باستثناء أثر الأمور المدونة في الفقرة / الفقرات _____ أعلاه)، فإن الترتيبات المالية لدى المؤسسة المالية الإسلامية، وعقودها ومعاملاتها عن العام المنتهي في _____ تسير وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، من كافة الجوانب المادية.

صدر لمجلس إدارة المؤسسة المالية الإسلامية بصورة مستقلة تقرير كامل يبين إسم المؤسسة، والأمر التي تم تدوين ملاحظات بشأنها أثناء سير عمل التكليف، كما في تاريخ:

التاريخ: _____

(المكان / المدينة): _____

إسم الشريك في التكليف: _____



الجوانب السلبية في المعيار:

أولاً: لغة المعيار:

كتب المعيار بلغة بعيدة عن بيئة المهنة التي صيغت بها جميع أدبياتها؛ بما فيها المعايير الشرعية والمحاسبية السابقة؛ فالمعيار موجه أصالة للعاملين في مهنة التدقيق الشرعي بينما المعيار كتب بلغة بعيدة عن المجال أقرب ما تكون لبيئة المحاسبين والمدققين. إن مهنة التدقيق الشرعي ليست بمهنة طارئة أو مستحدثة لها أدبياتها ومصطلحاتها الخاصة وإن كانت مستمدة في بنيتها الأساسية من مهنة التدقيق وغيرها، لذا فإن من أهم ما يميز المعايير السابقة للأيوبي هو قدرتها على المزج بين اللغة المهنية لمختلف التخصصات المتعلقة في الصناعة المالية ولغة المهنة والعاملين بها وخلفيتهم المعرفية، وهذه الميزة جعلت من المعايير مرجعية لمختلف المؤسسات المالية بتمايزها الجغرافي. لذا فإن فقدان معايير الأيوبي لهذه الميزة يقلل من قابليتها للتداول ويبعدها عن مركز صدارتها كمرجعية للمؤسسات المالية.

ثانياً: الغموض في فهم بعض المواضع الرئيسية في المعيار:

بعض المواضع في المعيار اكتنفها نوع من الغموض الذي يحتاج إلى المزيد من الايضاح والشرح؛ وخصوصاً في بعض الإضافات التي اتضح لي بعد البحث والسؤال أنها من القواعد المعمول بها في مهنة التدقيق. وعلى سبيل المثال سأطرق لثلاثة مواضع في المعيار قمت بعرضهم على مختصين في مهنة التدقيق الشرعي والتدقيق المحاسبي باللغتين العربية والإنجليزية وكانت النتيجة إما عدم الفهم أو الفهم بعد طول نقاش أو الاستعانة بمصادر أخرى تعين على فهم المقصود؛ وهذا لا يناسب المقصود من معيار يُرجى له أن يكون مرجعية لمهنة التدقيق الشرعي الخارجي.



الموضع الأول:

عند الحديث عن أهداف التدقيق الخارجي ذكر المعيار أنواع التدقيق الشرعي الخارجي: «التدقيق الشرعي الخارجي المباشر»

في سياق تنفيذه للتدقيق الشرعي المباشر وفق هذا المعيار، فإن أهداف المدقق الشرعي الخارجي تتمثل فيما يلي:

١. الحصول على ضمان مقبول للالتزام الشرعي سواء، بناء على المعايير المناسبة (المنصوص عليها في الفقرة ١٥) من قبل المؤسسة المالية الإسلامية، في كافة جوانب أعمالها المادية، بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية والعقود والعمليات المحددة الأجل قيد التدقيق.
٢. تقديم تقرير بشأن الأمور (أ) أعلاه، وفقاً للمستجدات والنتائج التي يتوصل إليها المدقق الشرعي الخارجي.

التدقيق الشرعي الخارجي المعني بالمصادقات والتوثيق:

في سياق قيامه بالمصادقة على العمليات بموجب هذا المعيار، فإن أهداف المدقق الشرعي الخارجي تتمثل فيما يلي:

١. الحصول على ضمان معقول، سواء بناء على المعايير المناسبة (وفق الفقرة ١٥) للمعلومات موضوع المصادقة والتوثيق، مثل بيان الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المعد والصادر عن إدارة المؤسسة المالية، بما يبرهن وبشكل عادل التزامها، في كافة جوانب أعمالها المادية، بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
٢. تقديم تقرير بشأن الأمور (أ) أعلاه، وفقاً للمستجدات والنتائج التي يتوصل إليها المدقق الشرعي الخارجي.

يحاول المعيار هنا التفريق بين التدقيق الشرعي الخارجي المباشر والتدقيق الشرعي المعني بالمصادقات والقارئ للفقرتين السابقتين لا يكاد يجد فرقاً بين الوظيفتين إلا في العنوان .

الموضع الثاني :

تحدث المعيار عن فكرة تقييم ملائمة المعيار من خلال بندين ١٧ و ١٦ يقول:

تقييم ملائمة المعيار

- ١٧- يتعين على المدقق الشرعي الخارجي تقييم ملائمة المعيار بخصوص المؤسسة المالية الإسلامية المعنية وتوثيق المتطلبات التفصيلية الخاصة بها. وبالنسبة لمهام المؤسسة المالية الإسلامية ومنتجاتها، وحيث أنه لا يوجد شيء مُحدّد مُتاح مذكور أعلاه في المعيار؛ فيجب على المدقق الشرعي الخارجي التفاعل مع المشرفين الشرعيين في المؤسسة المالية الإسلامية وتشكيل تفاصيل للمعيار بناءً على ذلك.



١٨- في حالة ما لم يتمكن المدقق الشرعي الخارجي من الوصول لخلاصة عن ملاءمة المعيار، فيتعين عليه إما الانسحاب من التكليف أو إبراء ذمته من رأي التدقيق الشرعي الخارجي.»

وهنا نورد بعض الأسئلة؛ أليس من وظيفة المعيار الإلزام بالتطبيق؟ وهل من وظيفة المدقق اختبار ملاءمة المعيار أم هي مرحلة سابقة لإصداره؟ باعتقادي أن هناك خطأ في استعمال مصطلح ملاءمة؛ فوظيفة المدقق هي التأكد من تطبيق المعيار بعد اعتماده، ومهمة المؤسسة تقديم الوثائق المطلوبة من قبلها.

الموضع الثالث:

مفهوم الأهمية النسبية معتمد ومعمول به محاسيبياً، وفكرة توظيف مثل هذه المفاهيم في مهنة التدقيق الشرعي مهمة أيضاً، ولكن لا بد من الأخذ بالاعتبار الشريعة الموجه لها المعيار؛ وللأسف النصوص التي أوردها المعيار فيما يخص الأهمية النسبية لم يستطع واضعوا المعيار من تنزيلها على مهنة التدقيق الشرعي ولا بيان محل الارتباط وموضع الاستفادة وهل الوظيفة المرجوة من عملية التدقيق في حاجة لمثل هذا المفهوم وإعماله؟!

وإليك النص الوارد:

«الأهمية النسبية للتأكد من الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية»

٢١- بصفة عامة، بالنسبة لأي تكليف خاص بالتأكد من الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، يكون لاعتبار الأهمية النسبية دور في أهمية الموضوع الذي يتم التحقق فيه من الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، سواءً من حيث الكم أو الكيف، مما قد يترتب عليه أثر سلبي على قرارات أصحاب المصالح بخصوص الموضوع الأساسي، وهو «الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية». وبخصوص التدقيق الشرعي الخارجي، فإن هذه الفكرة لها خصائص معينة تحتاج مراعاتها أثناء التخطيط، والتنفيذ، والإبلاغ عن التكليف بالتدقيق الشرعي الخارجي.

٢٢- تشمل أمثلة اعتبارات الأهمية النسبية: الأهمية النسبية من حيث المبلغ بالعلاقة مع اتخاذ القرار، والمبلغ المسموح به والمعدل الملاحظ للانحراف (الاعتبارات الكمية)، وطبيعة وسبب أي انحراف تمت ملاحظته. ومع ذلك؛ يتعين ملاحظة أنه في بعض الأوقات لن يتم التوصل للقيم بنفس قيم تدقيق البيانات المالية؛ لأن بروتوكولات اتخاذ القرار وحدود التسامح لدى أصحاب المصالح قد تكون مختلفة عن منظور الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك؛ في جوانب عديدة تختلف أهمية أو حدة أي ملاحظة عن المنظور الشرعي، أو أهمية أي ملاحظة لمجموعة معينة من أصحاب المصالح (الاعتبارات النوعية).



ثالثاً: إغفال المعيار لذكر المؤهلات العلمية للمدقق الشرعي:

لم يتطرق المعيار إلى إلى المؤهلات العلمية للمدقق الشرعي لا من حيث التخصص ولا سنوات الخبرة ولا الشهادات المهنية الذي تعتبر شهادة الأيوبي مصدره المعيار من أفضل الشهادات المهنية في المهنة، وعلى سبيل المثال؛ نجد تعليمات الحوكمة التي أصدرها بنك الكويت المركزي فصلت في المؤهلات العلمية للمدقق الشرعي الخارجي ومن يحق له مزاوله المهنة؛ والآن بنك الكويت المركزي بصدور إصدار شهادة إلزامية لجميع العاملين في مهنة التدقيق وذلك لحفظ المهنة من العبث والحفاظ على الحد الأدنى من المهنية والتخصص؛ كما أنه لا بد لنا بعد هذه التجربة والتحويلات التي مرت بها المهنة أن نشدد في موضوع التخصص والأهلية لممارسته.

وهذا نص تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يخص مؤهلات المدقق الشرعي الخارجي:

(يُشترط في المدقق الشرعي الذي يعمل في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي ما يلي:

- ١) أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي في الشريعة الإسلامية بصفة عامة، وفي فقه المعاملات بصفة خاصة، من إحدى الجامعات المعتمدة لدى وزارة التعليم العالي بدولة الكويت أو الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي بالنسبة للجامعات خارج دولة الكويت.
 - ٢) أو الحصول على مؤهل جامعي مناسب في المجالات الاقتصادية أو المالية أو الإدارية أو القانونية، مع شهادة مهنية في التدقيق الشرعي والمصرفية الإسلامية من إحدى مؤسسات المعايير أو التدريب للصناعة المالية الإسلامية مثل (AAOIFI / IFSB) .
 - ٣) أن تكون لديه خبرة لا تقل عن سنتين في مجال التدقيق الشرعي.
 - ٤) ألا يكون قد صدر في حقه حكم نهائي في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو تم إدانته بعقوبة مقيدة للحرية.
- ومن المفضل أن يكون المدقق الشرعي الخارجي قادراً على التحدث باللغة الإنجليزية، (إذ يمكن أن يساعد ذلك في تحسين التواصل بينه وبين أصحاب المصالح والمسؤولين في البنك) .
- نجد التعليمات هنا نصت على المؤهلات العلمية ولم تغفل الجانب الأخلاقي والقانوني الواجب توافرها فيمن يزاول هذه المهنة لخصوصية طبيعتها ومكانتها في المجتمع.

رابعاً: إغفال المعيار لذكر مؤهلات مكاتب التدقيق الخارجي :

يهدف المعيار لتنظيم مهنة التدقيق الشرعي الخارجي والانتقال بها من حالة الاجتهاد والارتجال إلى المهنية والانضباط، بيد أن المعيار لم يتطرق إلى أي اشتراطات مهنية يجب توافرها لمن أراد الانخراط في هذه المهنة من باب المحافظة على خصوصيتها وطبيعتها المركبة بين مجموعة من التخصصات، خصوصاً مع وجود مهن مقاربة كان لها السبق في ممارسة النشاط وهذا ما يحتم علينا تحديد اشتراطات دقيقة فيمن يحق له ممارسة المهنة؛ كما أن



المعيار لم يراعي قواعد الحوكمة ودرء تعارض المصالح بين المكاتب والمؤسسات المالية وهذه من الأساسيات التي لا بد مراعاتها حتى نصل إلى أعلى درجات الشفافية ولإعطاء التقارير مزيداً من المصداقية. وهنا لا بد من الإشارة لما جاء في تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي فيما يخص مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي:

١. أن يكون المكتب حاصلاً على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة لممارسة مهنة التدقيق الشرعي الخارجي.
 ٢. أن يكون قد مضى على تأسيس المكتب ومباشرة مهامه خمسة سنوات على الأقل.
 ٣. يجب أن يستوفي المدققون الشرعيون لدى المكتب الشروط المنصوص عليها في البند خامساً من المحور الثاني من هذه التعليمات، وأن يتوافر لدى المكتب العدد الكافي من المدققين الشرعيين للقيام بمهام التدقيق الشرعي على البنوك الإسلامية.
 ٤. أن يكون لدى المكتب منهجية ودليل تدقيق شرعي يبين كيفية القيام بمهمة التدقيق الشرعي الخارجي على البنوك الإسلامية.
 ٥. يجب على المكتب فصل فريق عمل المدققين الشرعيين الذين يقومون بمهام التدقيق الشرعي الخارجي عن الفريق الذي يقدم الاستشارات الشرعية.
- لا يجوز لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي أن يقدم أيّاً من خدماته إلى أي جهة مسجلة لدى البنك المركزي إذا لم يكن مرخصاً من وزارة التجارة والصناعة ومستوفياً للشروط الواردة أعلاه.
 - يتكون مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من مدققين شرعيين ويساندهم في عملهم محاسب أو أكثر ومستشار قانوني.
 - تجنباً لتعارض المصالح؛ فإنه لا يجوز أن يشغل الشريك في مكتب التدقيق الشرعي الخارجي أو تابعيه منصب رئيس أو عضو مجلس إدارة البنك أو يشرف على إدارة البنك أو حساباته أو التدقيق الشرعي الداخلي بالبنك محل التدقيق، ويسري ذلك على الأقرباء حتى الدرجة الأولى لمن يشترك في عملية التدقيق الشرعي الخارجي على أعمال البنك.
 - ويمكن اعتبار وجود حالات تعارض مصالح مع البنك إذا كان للطرفين ارتباطات مشتركة، كما هو الحال في المشاركة في الملكية أو المشاركة في الإدارة.



• لا يجوز لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي أو أحد أعضائه تقديم أيًا من الخدمات الآتية إلى البنك الذي قام بتعيينه:

- العمل بأجر.
- الاستشارات الشرعية.
- التدريب بما في ذلك إقامة المعارض أو الندوات أو ورش العمل.
- تمثيلهم لدى الغير وبالأخص عضوية مجالس إدارات الشركات التي تساهم فيها البنوك محل التدقيق.
- الحصول على أي مزايا مالية أو عينية غير تلك التي تقرها لهم الجمعية العامة للبنك المعني، سواء أكانت تلك المزايا صادرة من البنك ذاته أو الشركات التابعة له .

نلاحظ هنا كيف مزجت اشتراطات تعليمات بنك الكويت المركزي بين الشروط المهنية كسنوات الخبرة والتراخيص الرسمية واشتراط المدققين الشرعيين المتخصصين ومؤهلاتهم العلمية والفصل بين الاستشارات والتدقيق وغيرها من الاشتراطات المهنية المهمة التي تؤدي عملياً لتطوير المهنة وتحدد الفروق المهنية الواضحة لمكاتب التدقيق الشرعي وغيرها من مكاتب التدقيق؛ مما يعزز خصوصية المهنة ويراعي طبيعة تداخل التخصصات فيها؛ ويساهم في تطوير سوق العمل؛ وكل هذا يَصَّب في تطوير المهنة، كما نلاحظ الاشتراطات التي تراعي مبدأ الحوكمة؛ وتدرأ تعارض المصالح بمجموعة الاشتراطات الاحترافية التي تمنينا من المعيار رقم (٦) مراعاتها.

خامساً : اعتماد المعيار على معيار خارج منظومة معايير الأيوبي:

تصدرت المعيار عبارة نصها :

« يجب قراءة هذا المعيار بالتزامن مع «المعيار الدولي بشأن تعهدات الضمانات 3000 (ISAE)» الصادر من قبل المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكد (IAASB).»

والملاحظة هي اعتماد المعيار على معيار خارج منظومة الأيوبي التي أصدرت ما لا يقل عن مائة معيار شرعي ومحاسبي وهذا أمر مستغرب فالمؤسسة لديها من الإمكانيات وتراكم الخبرات ما يغنيها عن مثل هذه الإحالة خاصة وأنها إحالة إجمالية كما نص المعيار في المادة PR4

” تقرر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأهمية عمل المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكد في تطوير المعيار الدولي رقم ٣٠٠٠ الخاص بتكليفات التأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، نظراً للطبيعة الفريدة للتدقيق الشرعي الخارجي، فقد قررت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تطوير هذا المعيار كمُعْمَل للمعيار رقم ٣٠٠٠ الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكد، للتأكد من أن المدققين الشرعيين الخارجيين في كل العالم يتبنون وسائل شاملة وجودة موحدة «.



فالمعيار المحال إليه لا علاقه له بالمؤسسات المالية الإسلامية ولا بطبيعتها ولا بأسلوب عملها واشتغالها؛ وكأن المعيار يفتح المجال لأي مكتب تدقيق خارجي للقيام بالمهمة؛ فمرجعية المهنة أصبحت للمعيار 3000 والمعيار رقم 6 مكمل له كما أسلفت ولم ينص على أي خصوصية للمهنة، وهذا معارض لما نص عليه المعيار في الاقتباس السابق على الطبيعة الفريدة لمهنة التدقيق الشرعي وهذا شيء مستغرب!

فالأيوبي لديها من الإمكانيات وتنوع الخبرات ما يؤهلها لإصدار معيار مستقل يراعي التراكم المعرفي في مهنة التدقيق، ويبني عليه ويمزج هذه المعرفة وأحدث نظرياتها بمهنة التدقيق الشرعي؛ وبهذا تستكمل مسيرتها في بناء الصناعة المالية الإسلامية على أسس علمية، وتستمر في صدارتها كمؤسسة رائدة ومبادرة.

إن الاستفادة من التجارب السابقة أمر واجب إذا أردنا تطوير المهنة؛ ولا بد من الاستفادة من المهن المقاربة ولكن بشرط البناء عليها والاستفادة بقدر الحاجة؛ ولكن في حالتنا هذه نجد انصهار المهنة خصوصيتها؛ وأقولها للأسف هي دعوة لنسف كل الجهود السابقة التي جعلت مهنة التدقيق خصوصية ومهنة معتبرة مؤسسة بعلمية ومهنية.

سادساً : التضييق على المؤسسات المالية في اختياراتها الشرعية:

نص المعيار في المادة (١٥) على:

المعايير:

يجب أن تتضمن معايير تقييم أعمال التدقيق الشرعي الخارجي فيما يتعلق بالمعلومات موضوع التدقيق (أنظر الفقرة ١٢) المبادئ والأحكام الشرعية المحددة وفق التسلسل الهرمي التالي، حسبما يكون ملائماً:

١. المعايير الشرعية الصادرة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
٢. الضوابط والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية في الدولة حتى الآن والتي تستوجب تطبيق المتطلبات الشرعية الرقابية.
٣. قواعد وتعليمات الهيئة الشرعية المركزية في الدولة المعنية.
٤. متطلبات المعايير المحاسبية المالية المنطبقة والصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة حتى تاريخه والتي تستوجب تطبيق المتطلبات الشرعية ذات الصلة.
٥. الموافقات والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية.



المعيار يتحدث عن التسلسل الهرمي للجهات المصدرة للقوانين و الفتاوى المعمول بها في المؤسسات المالية الإسلامية و الهرمية تعني التراتبية و هذا فيه تضيق و إلزام للمؤسسات ببعض الآراء التي قد لا تتناسب معها و من طبيعة المعايير أنها تحمل قدرا من الشمول و الاتساع الذي يمكنها من استيعاب التنوع و الاختلاف بين المؤسسات المالية المختلفة و طبيعة القوانين المطبقة بها فالأفضل هو ذكر هذه المؤسسات و ترك تراتبيتها للجهات العاملة و القوانين المطبقة بها.

سابعاً : تحميل مسؤولية ضمان إلتزام المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة للتدقيق الشرعي الخارجي .

عرف المعيار التدقيق الشرعي الخارجي في مقدمته بأنه:

«كيان تدقيق مستقل يضمن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية» .

والإشكال يكمن هنا في إسناد مهمة ضمان التزام المؤسسة بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية على عاتق المدقق الشرعي الخارجي؛ بينما هي مهمة الهيئة الشرعية للمؤسسة؛ و التدقيق الشرعي الداخلي التابع لها؛ و مهمة المدقق الشرعي الخارجي هو التأكد من التزام المؤسسة؛ و هذا ما نص عليه المعيار نفسه في موضع آخر و في المقدمة أيضاً:

«يُمثل التدقيق الشرعي الخارجي محوراً أساسياً لإطار عمل الحوكمة الشرعية. فهو بمثابة مهمة مستقلة تهدف إلى الفحص والتأكد من التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية».

و هذا من قبيل التناقض الذي وقع في المعيار وللأسف في قضية مهمة وحساسة وهي في توصيف الهدف الحقيقي من المهنة.

ثامناً : إصدار المعيار باللغة الإنجليزية

من المستغرب توجه الأيو في الجديد إلى إصدار معاييرها الجديدة باللغة الانجليزية ابتداء كما هو في معيار رقم (٦) التدقيق الشرعي الخارجي، و معيار رقم (٨) الهيئة الشرعية المركزية؛ ووجه الاستغراب بأن أغلب المشاركين في الأيو في من المنطقة العربية وهم الأغلب و الشريحة الأوسع، و المعايير الشرعية بطبيعة صياغتها و مكانتها أقرب ما تكون للصياغة القانونية و التي تتطلب الدقة في اختيار الألفاظ و دلالاتها لذا كان من الواجب أن يصدر المعيار ابتداء باللغة العربية.



التوصيات:

- (١) إعادة كتابة المعيار بما يتوافق مع طبيعة المهنة وتداخلها مع مجموعة من التخصصات المختلفة.
- (٢) إعادة هيكلة لجنة الحوكمة (التابعة لهيئة المراجعة والمحاسبة) وتطعيمها بكفاءات شرعية ومن بيئة العمل لديها القدرة على إعداد معايير تمزج بين الجانب الشرعي والفني.
- (٣) توجيه دعوة للأمانة العامة لهيئة المحاسبة والمراجعة بإلزام اللجان التابعة لها بإصدار المعايير باللغة العربية ابتداءً؛ ومن ثم ترجمتها لبقية اللغات.
- (٤) توجيه دعوة لمجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة بعدم إصدار أي معيار وربطه بمعايير صادرة عن جهات خارجية.
- (٥) استكمال هيئة المحاسبة والمراجعة لمسيرة تطوير وتقنين مهنة التدقيق الشرعي وذلك بإصدار معيار خاص بالتدقيق الشرعي الداخلي.